الامم، علماً بأن الحكومة البريطانية لم تعترف بشرعية اللجنة التنفيذية، ولا بالمؤتمر العربي الثالث. وعندما طرح صك الانتداب على فلسطين على البرلمان البريطاني، شعرت اللجنة التنفيذية بضرورة التحرك، في هذه المناسبة، علّها تحقق بعض المكاسب، فسارعت الى اصدار بيان، جاء فيه: «ان حالتنا تدعو الى التفاؤل والبشر، وتقتضي السرعة العظيمة في ايفاد الوفد الى اوروبا، والقيام بما يجب علينا من الاعمال لحفظ حقوقنا»(٢٢).

والواقع، ان صيغة البيان هذا يمكن اعتبارها نموذجاً لما استطاعت اللجنة التنفيذية القيام به، فيما بعد، حتى افلاسها العلني: فهي ارسلت الوفود الى بريطانيا واوروبا، مراهنة على امكان تحسين اوضاعها في معسكر الانتداب ذاته؛ ثم لجأت الى سياسة الاحتجاج والاستنكار للسياسات البريطانية، الداعمة للمشروع الصهيوني في فلسطين.

وفود بلا نتائج

باشرت اللجنة التنفيذية نشاطها السياسي بأن شكلت وفداً في آذار (مارس) سنة ١٩٢١، برئاسة موسى كاظم الحسيني، لمقابلة وزير المستعمرات البريطاني، ونستون تشرشل. وفي الثاني عشر من آب (اغسطس)، استقبل تشرتشل الوفد في مبنى مجلس النواب لمدة ساعة ونصف الساعة تلقى خلالها مجموعة مطالب تتلخص في: موافقة الحكومة البريطانية على قيام حكومة وطنية في فلسطين تكون مسؤولة أمام برلمان منتخب من السكان الفلسطينيين الذين وجدوا قبل الحرب، من مسلمين ومسيحيين ويهود؛ والغاء مبدأ خلق «وطن قومي» لليهود في فلسطين؛ وضرورة حكم فلسطين، وفقاً للقانون العثماني المعمول به قبل الانتداب، الى ان يتم وضع قانون جديد من قبل الحكومة الوطنية المنتخبة، وهذا يستدعي، بالطبع، الغاء القوانين البريطانية، وعدم فصل فلسطين عن شقيقاتها العربيات. واذ ذاك أوضح تشرشل سياسة حكومته، وطلب من الوفد التماشي معها وليس معاكستها»(٢٣).

وقال تشرشل مخاطباً الوفد: «انتم لستم في مركز يخولكم التفاوض مع الحكومة. استقبلكم، هنا، كعدد من رجال فلسطين... نتمنى ان نلقاهم دائماً حول مصالحنا المشتركة. ولكن لا نقبل، أبداً، ان نفاوضكم حول الادارة أو دستور فلسطين»(٢٤).

وفي معرض رده على تشرشل، قال عضو الوفد توفيق حماد: «اننا نحاول اقتراح طرق يمكن ان تنفّذ، ولا تؤذيكم. ان الحكومة البريطانية لا تملك غير النوايا الحسنة للعرب... من اجل هذا جئنا، لأننا نملك الثقة التامة ببريطانيا العظمى. لقد حاول اليهود، عدة مرات، ان يجرونا الى الحوار معهم، ولكننا رفضنا، لأننا لا نزال نملك الثقة بعدالة الحكومة البريطانية»(٢٥). وذكرت جريدة «الكرمل» ان كثيراً من رجالات بريطانيا نصحوا الوفد بـ «ان الطريق الوحيد للنجاح في نشاطهم هو التفاهم مع الصهيونيين»(٢٦). وعلى الرغم من الوضوح البريطاني في التعاطي مع الوفد الفلسطيني، فقد عاد الوفد الى فلسطين، ليعلن «ان أبواب بريطانيا لا تزال مفتوحة للمفاوضات»(٢٧)، وذلك استناداً لما كانت تراهن عليه اللجنة التنفيذية، وما تؤثره من وسائل غير عنيفة، وما رآه الوفد من تعاطف من بعض الموظفين في وزارة المستعمرات، ونجاحه في نشر بعض المقالات في جريدة «التايمز» اللندنية، الامر الذي اسهم في انعاش الآمال لدى اللجنة التنفيذية، وشجعها، بالتالي، على ارسال وفد آخر الى لندن، في حزيران (يونيو) ١٩٢٣، برئاسة موسى كاظم الحسيني، وعضوية امين التميمي ووديع البستاني(٢٨).